

Distr.
GENERAL

S/1996/951
18 November 1996

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٩٦ موجهتان الى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجهة لسيادتكم بشأن استمرار الخروقات التي تقوم بها القوات المسلحة التركية لأراضي وأجواء جمهورية العراق.

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة وضميمتها رسالة السيد وزير الخارجية كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من وزير خارجية العراق الى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

أود أن أشير الى رسالتي إليكم في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ حول استمرار الخروقات التي تقوم بها القوات المسلحة التركية لأراضي وأجواء جمهورية العراق، وأن أعلمكم بأن القوات المسلحة التركية ما زالت تواصل عملياتها العسكرية داخل أراضي وأجواء العراق تحت مختلف الذرائع وكما هو مبين في أدناه:

١ - قيام القوات المسلحة التركية بغزو جديد لأراضي جمهورية العراق، إذ توغلت، يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ قوة مسلحة تركية تقدر بحجم (لواء +) تدعمها الطائرات المقاتلة والسمتية الى عمق كيلومترين داخل أراضي العراق وعلى جبهة امتدادها ثمانية كيلومترات باتجاه منطقة (خواكورك) العراقية شمال شرق محافظة دهوك.

٢ - قيام فريق مسح تركي مؤلف من ستة أشخاص في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بزيارة عدة مناطق في محافظة دهوك متجولا في قضاء زاخو والنواحي التابعة له بهدف إجراء دراسة وجمع معلومات عن الأحوال الشخصية والاجتماعية والديمغرافية والاستخبارية والسياسية بموجب ورقة استبيان تضمنت العديد من الأسئلة الخاصة. كما قام الفريق بزيارة المناطق التي قصفتها القوات التركية في أوقات سابقة داخل الأراضي العراقية.

إن حكومة جمهورية العراق، إذ تنقل إليكم تفاصيل ما تقدم فإنها تعلن احتجاجها الشديد وإدانتها لهذا العمل الذي قام به الفريق المذكور وتسله الى داخل الأراضي العراقية بطريقة غير مشروعة وقيامه بجهد استخباري بهدف جمع معلومات أمنية واستخبارية بأساليب لا قانونية تتنافى مع مبادئ حسن الجوار وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومعاهدة الحدود العراقية - التركية لسنة ١٩٢٦.

وفي الوقت الذي تحتفظ فيه حكومة العراق بحقوقها المشروعة بموجب القانون الدولي في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن هذه الخروقات والانتهاكات التركية لأراضيها ولأجوائها، فإنها تجدد دعوتها الى حكومة الجمهورية التركية وعن طريقكم لإعادة النظر في سياستها تجاه الوضع في شمالي العراق وإقامة التعاون بين البلدين الجارين انطلاقا من اعتبارات الجيرة الحسنة والاحترام المتبادل للسيادة التي يحرض عليها العراق وبما يتسنى من خلاله القضاء على أسباب استمرار هذا الوضع الخطير على مصالح البلدين الجارين ورغبتهما في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة بما يحقق طموحات شعبي البلدين في الازدهار والتقدم.

إن حكومة جمهورية العراق إذ تنقل إليكم تفاصيل هذه الخروقات التركية، فإنها تطالب بإجراء تحقيق فوري وشامل في الحوادث المذكورة، لأن ممارسات القوات التركية في تكرار قصف مدن العراق وقراه ودخولها الأراضي العراقية بصورة غير مشروعة هو انتهاك صارخ لسيادة العراق وحرمة أراضيها وأجوائه، يتناقض مع علاقات حسن الجوار وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومعاهدة الحدود العراقية - التركية لسنة ١٩٢٦، كما أن من شأن هذه الممارسات زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها، والتي تعاني بالأساس من الحالة الشاذة التي أوجدها الأمريكان وحلفاؤهم في شمال العراق، فضلا عن الأضرار الإنسانية التي يتعرض لها المواطنون العراقيون بسبب فعاليات القوات المسلحة التركية غير المشروعة وما تقوم به من عمليات عسكرية داخل أراضي جمهورية العراق.

لقد سبق وأن نبهت حكومة العراق الجارة تركيا وفي العديد من المناسبات الى مغبة استمرار الحالة الشاذة في شمال العراق حيث أن بقاء ما يسمى بـ "قوات المطرقة" على الأراضي التركية تحت مزامم مختلفة، لم يكن سوى غطاء هدفه اقتراف أعمال العدوان ضد جمهورية العراق والتدخل في شؤونها الداخلية.

إن جمهورية العراق تطالب الأمم المتحدة بالنهوض بمسؤولياتها التي ينص عليها ميثاقها وأن تمنع استمرار التهديد والعدوان اللذين تتعرض لهما بلادي بشكل مستمر.

أرجو منكم تأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق
